تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية:
الآليات والمعوقات

أ. رشام كهينة جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة–الجزائر

الملخص

مع تصاعد درجة المنافسة بين البنوك التقليدية والإسلامية في العالمين الإسلامي والغربي، وتفوق هذه الأخيرة ما جعل التقليدية منها تتجه نحو تقديم خدمات تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، ومن هنا برزت ظاهرة التحول في الأعمال المصرفية من التقليدي إلى الإسلامي بهدف الاستجابة لشريحة واسعة من العملاء ممن يرغبون في تجنب التعامل مع الفوائد المصرفية التي هي أصل الربا أخذا وعطاءا، واكتساب حصص سوقية تدعم مكانتها المصرفية.

الكلمات المفتاحية: التحول المصرفي، الأسلمة، النوافذ والفروع الإسلامية، المتطلبات، النوافذ الشرعية.

Résumé

Avec l'escalade du degré de concurrence entre les banques classiques et islamiques dans les mondes islamique et occidental, et la supériorité de ce dernier, ce qui rend les méthodes traditionnelles ont tendance à fournir des services compatibles avec les dispositions de la charia islamique, d'où le phénomène de transformation dans le secteur bancaire de la traditionnelle à l'islamique émergé pour répondre à un large segment de clientèle qui veulent pour éviter de traiter avec l'intérêt de la banque, qui est à l'origine de l'usure, prendre et donner, et gagner des parts de marché en faveur du statu bancaire.

Mots Clés: transformation bancaire, islamisation, fenêtres et branches islamiques, les exigences, les régulations de la charia.

مقدمة

يعتبر التحول من العمل المصرفي التقليدي إلى الإسلامي من أبرز التحديات التي تواجه صانعي السياسات المصرفية عند صياغة إستراتيجية التحول التي تأخذ مداخل وأشكال تختلف وطبيعة البنك المتحول وظروفه الداخلية والخارجية وكذا مراحل التحول والمهام التحضيرية وفق خطة زمنية مدروسة تحكمها ضوابط شرعية، ومتطلبات أخرى قانونية وإدارية وبشرية تحكمها ضوابط شرعية ينبغي الالتزام بها لنجاح التوجه نحو الصيرفة الإسلامية وتحقيق الأهداف المرجوة.

وسعيا من البنوك التقليدية في التوجه نحو الصيرفة الإسلامية قامت بفتح فروع إسلامية، وأقسام ووحدات متخصصة وطرح منتجات مالية إسلامية إلى جانب التقليدية، وكذا تحويل بنوك تقليدية إلى إسلامية، إلى جانب تأسيس مصارف إسلامية قائمة بذاتها ما زاد من إقبال البنوك التقليدية خاصة كبرياتها في الدول الغربية على ممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية بعدة أشكال وأساليب.

من هذا المدخل فان الإشكالية التي يتمحور حولها هذا البحث هي:

فيما تتمثل آليات تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية؟ وماهي المعوقات التي تواجهها؟

المنهجية المتبعة: تبعا لطبيعة البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها من خلال توضيح التحول المصرفي للبنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية كخطة إستراتيجية تقوم على دوافع وأشكال متنوعة ومحاور عملية وإجراءات متبعة، ومن ثم تحليل الآثار المترتبة عنها.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث في تحول البنوك التقليدية إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هي خطوة هامة نحو أسلمة العمل المصرفي وإلغاء الربا في المعاملات المصرفية، وهو اعتراف منها بنجاح الصيرفة الإسلامية كما يمكن أن يساهم البحث في تنمية الوعي الثقافي بالصيرفة الإسلامية وتوضيح خطورة قضية الفوائد المصرفية.

هدف البحث: تكمن الغاية المرجوة من هذا البحث في عرض الإطار العام لظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية من حيث المفهوم والدوافع بالإضافة إلى توضيح الخطة الإستراتيجية التي يتباناها مدراء البنوك التقليدية وصانعي القرار عند التحول إلى ممارسة أعمال المصارف الإسلامية.

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تناول النقاط التالية:

1. مفهوم التحول ودوافعه

2. آليات التحول: – أساليب التحول من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية.

– أشكال التحول من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية.

3. معوقات وآثار التحول من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية.

1. مفهوم التحول ودوافعه

أصبحت البنوك الإسلامية منافسا قويا للبنوك التقليدية في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي دفع بالكثير إلى التحول إلى الصيرفة الإسلامية تبعا لعدة دوافع، وجهات داخلية أو خارجية، حكومية أو خاصة مساندة للتوجه الإسلامي.

1-1.مفهوم التحول المصرفي من العمل التقليدي إلى الإسلامي

يعرف التحول إلى الصيرفة الإسلامية على أنه " انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعا إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية"[1]

و" يشمل التحول جميع الصيغ والأساليب المعتمدة في أنشطة المصرف، وفي مختلف أنواع العقود، والتحول في الأساليب المحاسبية، وفي الجانب الإداري والتنظيمي"[2]

وفي الأخير نخلص إلى تقديم تعريفا شاملا للتحول المصرفي على انه الانتقال من وضع الصيرفة التقليدية الربوية المبنية على سعر الفائدة إلى الصيرفة الإسلامية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

1-2. دوافع التحول المصرفي من العمل التقليدي إلى الإسلامي

يختلف التحول المصرفي من بنك إلى آخر تبعا لاختلاف الدوافع والأهداف المرجوة، ويعتبر أي قرار بتحويل مؤسسة مصرفية من نظام مصرفي يعتمد على التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا إلى نظام مصرفي يعتمد على تحريم التعامل بالفوائد واعتبارها نوعا من أنواع الربا المحرم يجب أن يكون له من الأسباب والدوافع ما يقنع أصحاب القرار والمتعاملين والسلطات المالية والنقدية بأهمية التحول[3]، وبذلك تختلف المبررات المؤدية إلى التحول إلى النشاط المصرفي الإسلامي بين المبررات الدينية العقائدية، والمبررات الاجتماعية، والاقتصادية والتي نقدمها في النقاط التالية:

أ. الدوافع العقائدية للتحول: تنطلق المصارف الإسلامية من أساس عقائدي يختلف عن البنوك التقليدية بحيث ترتكز على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هو لله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، وهو مؤمن بالله وملائكته وكتبه واليوم الآخر، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزءا من الإيمان وترك الربا والتخلص منه هو من أسباب تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم.

ب. الدوافع الشرعية للتحول: تعتبر قضية الفوائد كعامل ديني هي الدافع المباشر في تنمية الوعي الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية، وتحول الأعمال المصرفية من الربوي إلى ما يتوافق والشريعة الإسلامية، ومثال ذلك تحويل النظام المصرفي في السودان بأكمله إلى النظام الإسلامي، أين

تمحورت الأسباب المؤدية إلى استحالة المعايشة بين النظامين في مجتمع إسلامي واحد لاختلاف نظام العمل والذي يبرز في عنصر الفائدة، ويتجلى ذلك في النقاط التالية:

– استحالة إنشاء بنك مركزي إسلامي في نظام مزدوج مثل النظام الحالي في السودان، وصعوبة أداء بنك السودان المركزي لوظائفه الرئيسية اتجاه البنوك الإسلامية بحكم أن طبيعة عمل هذه الأخيرة التي لا تتعامل بالربا تختلف كليا عن البنوك الربوية[4]؛

– إشكالية تصفية ديون المستثمرين في البنوك الربوية لتحويل البنوك إلى النظام الإسلامي بإعفاء المدينين من كل الفوائد التي تحملتها حساباتهم في تلك البنوك التي تصفى، مقابل أن يدفعوا أصل هذه الديون وبأقساط مريحة، كما جاء في القرآن الكريم " وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون" سورة البقرة، الآية 279؛

– الناحية النفسية للمسلمين عامة سواء كانوا يتعاملون مع البنوك الربوية كمودعين أو مستثمرين وشعورهم بالتعارض مع العقيدة الإسلامية؛

– الإيمان بحرمة الربا حرمة قطعية بجميع صوره وأشكاله، والتسليم بأن نظام الفوائد هو نظام ربوي فاسد شرعا لا بد من التخلص منه للقضاء على جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ج. الدوافع الاقتصادية للتحول: تتلخص الدوافع الاقتصادية في النقاط التالية:

– تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة بين أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين وذلك عن طريق مشاركة المصرف للمضاربين بنتيجة المشروع من ربح أو خسارة، بخلاف الوضع السائد في نظام الفائدة الذي ليس للبنك الربوي علاقة بنتيجة المشروع وبالتالي لا يوجد احتمال للخسارة أبدا؛

– انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة وأن العمل المصرفي المتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية يمثل مصدرا لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي[5]؛

– تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية، وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية واستحداث خدمات أخرى مثل بطاقات الائتمان الإسلامي، الأوراق المالية الإسلامية، والصكوك الإسلامية القائمة على المشاركة في الأرباح.

د. الدوافع القانونية للتحول: تتمثل الأسباب القانونية لتحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي فيما يلي:

– الدعم الحكومي الرسمي لعملية التحول، إما بإصدار نصوص تشريعية لترخيص عملية التحول وتنظيمها، أو بالمساهمة المادية لمؤسسات حكومية بحصة في رأس مال المؤسسة المتحولة بهدف إنجاحها؛

– تقييد البنوك التقليدية بقوانين منظمة في مختلف الدول بأن تلتزم بنشاط الوساطة المالية بين طرفي العجز والفائض وفق إستراتيجية الإقراض والاقتراض بالربا، في حين أن البنوك الإسلامية تتميز بالطبيعة الخاصة للمصرفية الإسلامية

من خلال نشاط الاستثمار المباشر إلى جانب الوساطة المالية، الأمر الذي يعد قيمة إستراتيجية مضافة إلى أداء البنوك التقليدية فالإسلامية تستثمر بشتى أنواع الاستثمار المباشر لنفسها أو للغير "بنوك تجارة" أو "بنوك شاملة" وهو ما ترغب فيه التقليدية في الاستفادة من هذه الميزة الإستراتيجية وهي الاستثمار[6].

2. آليات تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية

لقد تزايد التحول نحو أعمال الصيرفة الإسلامية بعدة أساليب وأشكال نذكر منها:

1.2.أساليب التحول المصرفي من التقليدي إلى الإسلامي

في البداية نشير إلى أن المقصود بأسلوب التحول الطريقة التي يتخذها البنك التقليدي في تنفيذ عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية والوصول إلى الشكل المطلوب، والتي يمكن أن تكون بأحد الأشكال التالية:

أ التحول الكلي: ويتمثل في قيام البنك التقليدي بأسلمة عملياته المالية على صعيد الموارد والاستخدامات المصرفية وإعداد خطة تحويل النظام المصرفي التقليدي إلى نظام إسلامي، مع إعلان موعد زمني معين لإلغاء النظام المصرفي المعمول به والالتزام بنمط هيكلي من الأعمال يختلف جذريا عما كان عليه من قبل، بحيث يتم التخلص النهائي من المنتجات المصرفية المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية وإحلال منتجات إسلامية، ويشكل لأجل ذلك هيئة رقابة شرعية تمارس دور الإفتاء الشرعي بشأن أعمال البنك وعملياته، ويكون التعامل وفقا لمبدأ المشاركة في المخاطر والتركيز على تمويل المشاريع والأصول والسلع والخدمات بدلا من التعامل في القروض النقدية، ومن ثم اتخاذ البنك قرار التحول الكلي إلى النظام المصرفي الإسلامي والذي يتم تعميم الفكرة في جميع فروع البنك في آن واحد[7]، ويعد الأسلوب الأنسب للتخلص من الفوائد وعدم الاستمرار بالتعامل الربوي.

ويكون التحول الكلي بقرار من السلطة السياسية أو النقدية مثلما حدث في السودان وباكستان، كما أخذ بهذا الأسلوب بنك الشارقة الوطني الذي تحول إلى مصرف الشارقة الإسلامي، وبنك الجزيرة السعودي.

ب. التحول الجزئي: حسب هذا الأسلوب يقوم البنك التقليدي بتحويل فرع من فروعه برأسمال كامل للبنك التقليدي أو إنشاء فرع جديد للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية كنموذج مصغر لمصرف إسلامي يكون مستقلا ماليا وإداريا أو أن يطرح بالإضافة إلى أعماله الربوية بعض صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية كالمحافظ والصناديق الإسلامية ويتولى الإشراف إدارة المركز الرئيسي للبنك، وبعد نجاح تجربة الفرع النموذجي، ونضوج خبرة القائمين عليه يعمم البنك التقليدي التجربة على باقي فروع البنك وفق خطة معينة، ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيدا من خبرته في تحول جميع فروعه، بحيث يصبح البنك التقليدي بالكامل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ومن إيجابيات هذا الأسلوب تمتعه بدرجة عالية من الأمان، فلو تعرضت التجربة لأي خسارة، فان ضررها سيكون محصورا في مجال تنفيذ التجربة، ولن يتأثر المركز الرئيسي وفروعه الأخرى، بالإضافة إلى اكتساب

الخبرة الكافية في مجال التحول مما يقلل من عدد الأخطاء والمشاكل المحتملة مستقبلا، وقد تم الأخذ بهذا الأسلوب على المستوى العالمي كتأسيس مصرف city bank كوحدة تمويل إسلامية متخصصة عام 1980 قبل أن يفتح فرعا إسلاميا برأسمال مستقل في البحرين عام 1996[8].

ج. **التحول المرحلي "التدريجي"**: ويعني قيام البنك التقليدي بإعداد خطة متكاملة وشاملة لكل أقسام وفروع البنك وعلى أساس برنامج زمني للمراحل وفقا لمعايير شرعية وقانونية واقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار المدى الزمني في كل مرحلة لاستيفاء متطلباتها والتعديل لتحويل النظام المصرفي القائم إلى نظام مصرفي خال من أي محظور شرعي طبقا لبرنامج مرحلي. فالتحول المرحلي يقوم على أساس تنفيذ خطة التحول في جميع أقسام البنك وفروعه بشكل متوازن ومتساو، وعلى مراحل زمنية محددة، بحيث يتحقق التكامل للنظام المصرفي وخلو معاملاته من الربا أو أي محظور شرعي أخر عند تنفيذ آخر مرحلة زمنية من مراحل التحويل[9].

فهذا الأسلوب من التحول يعتمد على التدرج المرحلي في تطبيق التحول للصيرفة الإسلامية، والذي يتطلب ثلاث أمور أساسية تتعلق ب: المراحل والخطوات التي يتم من خلالها العمل؛ البرامج العلمية والزمنية الواجبة الإتباع؛ والبدائل الصحيحة المقترحة.

2.2. أشكال التحول المصرفي من التقليدي إلى الإسلامي

تأخذ الطريقة التي اختارها البنك التقليدي للتحول للأعمال المصرفية الإسلامية عدة أشكال تبعا لتعدد الدوافع والمقتضيات والتي تختلف من بنك إلى آخر، ومن هذه الأشكال نذكر:

أ. **التحول الكامل لوحدات الجهاز المصرفي**: وفق هذا المدخل يتم تحويل النظام المصرفي بالكامل للتعامل وأحكام الشريعة الإسلامية دفعة واحدة، ومن ثم خضوع معاملات البنوك التقليدية مع البنك المركزي ومع العملاء لضوابط الشريعة الإسلامية، ومن ثم إقامة نظام مصرفي إسلامي كامل بديلا للنظام الربوي، وهو الشكل الكلي للتحول الذي اتبعته العديد من الدول كـ"باكستان" في ديسمبر 1981 و"ايران" في 30 أغسطس 1983، و"السودان" في سبتمبر 1990.

وتعد الخلفية الدينية من ابرز دوافع هذا التحول وتحقيق هدف التخلص الكامل من كل ما يخالف الشريعة الإسلامية كما أن له مصداقية وثقة كبيرة لدى المجتمع. وفي دراسة أعدها الاقتصادي "خوان سوليه" حول التحول الكامل للعمل المصرفي الإسلامي عرض من خلالها أربع مراحل لعملية التحول المصرفي كما يلي[10]:

المرحلة الأولى: تقديم منتجات مالية إسلامية مختارة من خلال فتح البنك لنوافذ إسلامية تسمح بجذب العملاء إليه وباتساع أنشطة النافذة الإسلامية يقوم البنك بتحويلها إلى فرع إسلامي منفصل، أو حتى التحول لمصرف إسلامي متكامل.

المرحلة الثانية: الترخيص لمصارف إسلامية متكاملة وهذا بعد التحول الكامل للصيرفة الإسلامية انطلاقا من النوافذ الإسلامية وتقديم منتجات مصرفية متوافقة والشريعة الإسلامية وهو ما سيغير من لائحة البنك بحيث تكون كافة تعاملاته مطابقة للشريعة مما يكسبه المزيد من المصداقية، ويحمل القائمين على العملية التنظيمية مسؤولية الترخيص للمصارف الإسلامية.

المرحلة الثالثة: تقديم مؤسسات وأدوات مالية إسلامية غير مصرفية جديدة لما تقدمه من فرص استثمارية واعدة وهي منتجات التأمين التكافلي، صناديق الاستثمار، الصكوك والمشتقات المالية.

المرحلة الرابعة: الأسلمة الكاملة للنظام المالي والذي يهدف إلى التخلص الكامل من التعامل بسعر الفائدة في النظام المصرفي، وفي هذا السياق أشار الخبراء إلى أن عملية التحول الكامل يجب ألا تتم إلا بعد إجراء عملية تطوير شاملة في مجالات التمويل الإسلامي كافة.

ب. تحويل بنك قائم إلى التعامل المصرفي الإسلامي: تقوم عملية تحويل البنك التقليدي إلى التعامل المصرفي الإسلامي بشكل فروع للمعاملات الإسلامية باعتماد منهج التدرج عبر مراحل زمنية، ويرتبط ترتيب المراحل بتحليل كما الأوضاع الحالية لعناصر البنك وظروف البيئة المصرفية، وتقوم عملية تحويل بنك تقليدي على خمسة محاور كما يلي[11]:

المحور الأول: الحصول على الترخيص وذلك من خلال الترويج لفكرة التحويل لدى المستثمرين، المساهمين، وبعض الخبراء المصرفيين؛ استطلاع اتجاه السلطات النقدية من خلال اللقاءات غير المباشرة؛ ودراسة نوعية المعلومات والمستندات اللازمة للحصول على الترخيص، ثم تقديم الطلب.

المحور الثاني: التركيز على الجانب التنظيمي والبشري وذلك من خلال تحديد الفروع التي سيتم البدء بتحويلها، وأهداف ومداخل التحويل؛ تقييم الوضعية المالية للفروع المراد تحويلها؛ وإعداد برنامج تدريبي لتأهيل الكوادر العاملة.

المحور الثالث: توفير المقتنيات الإدارية وذلك من خلال بعد تحديد المقر المكاني للفرع المراد تحويله، يستلزم توفير الأجهزة والمعدات الضرورية وتوفير نظام معلوماتي ومحاسبي وشبكات ربط اتصالات؛

المحور الرابع: تحقيق متطلبات فنية وذلك من خلال تصميم نظام محاسبي جديد يأخذ بالمبادئ الإسلامية في إدارة الفرع؛ إعداد اللوائح الأساسية للأنشطة والبرامج التي سيتم تطبيقها، وآلية العمل؛ ومراجعة النماذج والعقود فنيا وقانونيا وشرعيا.

المحور الخامس: تخطيط حملات إعلانية باستخدام جميع الوسائل والترويج من خلال اللوحات الإعلانية والإرشادية الداخلية والخارجية مما يسمح بالافتتاح الرسمي للفرع الجديد.

ج- إنشاء مصرف إسلامي جديد يعتبر هذا الشكل من أفضل أشكال التحول للعمل المصرفي الإسلامي، ذلك أن تأسيس مصرف إسلامي جديد يعني التحكم من البداية في نظام العمل المصرفي، ومبادئه بما يضمن عدم وجود مشاكل واختلالات، وضمان حسن أداء، وهو الشكل الذي يسمح بتجنب مشكلات البدائل التي تقوم على تحويل بنك أو فرع حيث يتطلب ذلك ضرورة التخلص من الوضع التقليدي القائم وإحلال البديل الإسلامي من خلال مصرف مستقل بإدارته وأعماله عن البنك التقليدي، ويلتزم في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية من البداية. وتقوم عملية إنشاء مصرف إسلامي جديد على مجموعة من الخطوات هي:

- استطلاع موقف السلطة النقدية للحصول على ترخيص حول إنشاء مصرف إسلامي جديد؛
- بيان الأهداف من إنشاء نظام مصرفي جديد يختلف عن غيره من النظم الربوية[12]؛
- إعداد الوثائق الرسمية لعقد تأسيس المصرف، وعقد الاجتماع التأسيسي لاختيار مجلس الإدارة؛
- توفير المستندات اللازمة والمعلومات الكافية للحصول على تصريح بممارسة النشاط؛
- فتح حساب جاري لدى أحد المصارف الإسلامية لأي مبالغ باسم المصرف قيد التأسيس[13]؛
- اختيار مقر المصرف الإسلامي، والعاملين لمهام التأسيس والإعداد؛
- تصميم الهيكل التنظيمي والوظيفي الافتتاحي للمصرف؛
- استيفاء اللوائح الأساسية للأنشطة، والأنظمة، وطبيعة العمل؛
- اختيار الكوادر البشرية المؤهلة لمباشرة النشاط بعد التهيئة المبدئية من خلال برنامج تعريفي؛
- القيام بحملات ترويجية للإعلام عن المصرف الجديد ومن ثم الافتتاح الرسمي له.

يعتبر هذا الشكل أقل انتشارا من أشكال التحول الأخرى نظرا للمقتضيات التي تستدعيها والتي قد لا تتحقق بفعل ظروف البيئة المصرفية والقانونية والاجتماعية وغيرها، رغم أن هناك نماذج لإنشاء مصارف إسلامية جديدة تمت فعلا نذكر منها "بنك بريطانيا الإسلامي" عام 2004، "بنك الاستثمار الأوروبي الإسلامي"، و"بنك الشام الإسلامي" في 2007/08/27، و"مصرف الهلال الإسلامي" برأسمال قدره أربع مليارات درهم، و"مصرف عجمان الإسلامي" برأسمال بين مليار وملياري درهم ...الخ[14].

3. معوقات وآثار التحول من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية

يترتب عن التحول إلى الصيرفة الإسلامية تحقيق آثار إيجابية وأخرى سلبية تنعكس على وضعية البنك المتحول، وهذه الأخيرة تتعلق بتلك المعوقات القانونية والإدارية التي تعترض مسار تحوله وتحول دون نجاحه.

1.3. المعوقات التي تواجه تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية

يواجه البنك التقليدي في رغبته إلى التحول نحو ممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية معوقات من شأنها أن تمنع أو تعيق إستراتيجية التحول منها القانونية والإدارية وفيما يلي بيان لها:

أ. المعوقات القانونية

وتتمثل في كافة الأمور والإجراءات القانونية التي من شأنها أن تعرقل تنفيذ قرار التحول لممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية والتي قد تؤثر إلى حد ما على خطة تحوله[15]، وتتمثل في النقاط التالية:

– صعوبة التوفيق بين موافقة البنك المركزي من جهة، واتخاذ الجمعية العمومية قرار التحول من جهة أخرى لتلازمهما وتوقف كل منهما على الآخر؛

– تأخر صدور الموافقة النهائية عن الجهات المختصة عن تحول البنك التقليدي، يترتب عنه استمرار التعامل بالمخالفات الشرعية، أو التوقف عن تقديمها والذي قد يعرض البنك لخسائر مالية؛

– عدم وجود قوانين مصرفية منظمة للمتطلبات القانونية لتحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتفاوتها من دولة لأخرى؛

– وجود فراغ تشريعي في بعض الدول لا يوضح العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية أو بين البنوك الإسلامية وعدم التفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي ما ينجر عنه بعدم السماح بالترخيص لها، كما لا تتوفر لها الأدوات المقبولة إسلاميا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة للبنوك التقليدية؛

– هيمنة القوانين الوضعية في اغلب الدول العربية والإسلامية التي تعتبر العقود الربوية صحيحة من الناحية القانونية مما يحول دون الالتزام بتعديلها عند التحول بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية؛

– التأخر في تعديل العقود الربوية خاصة التي رفض أصحابها تعديلها بحكم القانون ما يعني الاستمرارية في ممارسة المخالفات الشرعية وهو ما يؤدي إلى عرقلة وتأخير عملية التحول.

ب. المعوقات الإدارية

تتلخص الصعوبات الفنية والإدارية التي تواجه البنك المتحول والتي تعيق تحقيق المتطلبات الإدارية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ضمن النقاط التالية:

– عدم وضوح الرؤيا على مستوى البنك ككل بطبيعة عملية التحول المصرفي ومتطلباتها، مما ينعكس على رؤية القوى العاملة التي ستتولى مهمة التنفيذ المباشر، الأمر الذي يؤدي إلى السلبيات التالية[16]:

– قصور في إعداد الخطة من اللجنة المختصة وغموض في متطلباتها؛

– التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي؛

– عدم تجاوب إدارة البنك مع مستجدات التحول بالسرعة المناسبة، أو اتخاذ قرارات متسرعة؛

– ظهور الحاجة لإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للبنك لظهور أقسام، وإدارات جديدة، وتغيير المهام والوظائف مما يتطلب الدقة والتأني في اختيار الشكل التنظيمي المناسب للوضع المتحول؛

– عدم توفر الكوادر البشرية الملائمة لتنفيذ التحول التي ستضيف لها ميزة تشغيلية جديدة، مما سيزيد من الأعباء على عاتق إدارة البنك بضرورة إعداد البرامج التدريبية الملائمة لمتطلبات العمل الوظيفي في الوضع المتحول إليه؛

– عدم توفر أسس محاسبية ونظام محاسبي خاص بالخدمات والمنتجات المتوافقة وأحكام الشريعة؛

– محدودية منتجات الصيرفة الإسلامية المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية بحيث نجد أن الكثير منها ما هي إلا منتجات تقليدية معدلة لتتوافق والضوابط الشرعية وهو ما يستدعي ضرورة اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الاتجاه من خلال:

– إيجاد مراكز بحوث متخصصة لتطوير المنتجات الإسلامية لتنافس المنتجات التقليدية القائمة؛

– توسيع دور الهيئات الشرعية بالمشاركة في عمليات الإبداع والتطوير في المنتجات، والآليات؛

– إيجاد آليات جديدة تحقق نوعا من التضافر والمساندة بين البنوك الإسلامية للارتقاء نوعيا بمستوى الصيرفة الإسلامية بما يحفظ حقوق كل الأطراف في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

بالإضافة إلى ما تقدم هناك صعوبات عامة تواجه البنوك التقليدية عند تنفيذ التحول في الجانب التسويقي والإعلامي نذكر من أهمها ما يلي:

– صعوبة التكيف السريع ومتطلبات العمل المصرفي بعد التحول؛

– تحميل إدارة البنك المتحول أثناء فترة التحول أعباء إضافية الأمر الذي قد يتسبب في عرقلة تنفيذ خطة التحول على الوجه الصحيح، والذي يؤثر سلبا على عملية تحول البنك التقليدي وهو ما يتطلب المتابعة لجميع مراحل التحول المصرفي لتطبيق الشريعة الإسلامية، وتوزيع المهام والواجبات بشكل مناسب، والعمل بروح الفريق الواحد.

2.3. أثار تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية

يحقق تحول البنوك نحو العمل المصرفي الإسلامي العديد من الآثار نذكرها في النقاط التالية:

أ. الآثار الإيجابية لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية

يترتب عن تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية العديد من المزايا الإيجابية نذكر منها:

– إنعاش الحركة الفكرية في مجال الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات ودور الهيئات الشرعية، ويساهم التحول في ابتكار العديد من المنتجات التي لم تكن مطبقة من قبل البنوك الإسلامية؛

– تعزيز روح المنافسة بين البنوك الإسلامية الذي ينعكس إيجابا على تخفيض تكاليف التمويل، وكذا فتح قنوات ادخارية لأصحاب الفوائض المالية، وإلغاء الاحتكار الذي مارسته البنوك الإسلامية؛

– تحديث نظم العمل وتطوير الأداء في البنوك الإسلامية نفسها، وتخفيض التكاليف والبيع بأسعار منافسة، وابتكار منتجات مصرفية جديدة حفاظا على عملائها الذين تسرب جزء منهم بالفعل للبنوك التقليدية التي تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية[17]؛

– رفع درجة الوعي بأهمية الصيرفة الإسلامية لدى العاملين والعملاء وعلى مستوى المجتمع ككل؛

– الإقبال الكبير للأفراد من مختلف الشرائح في المجتمعات الإسلامية على الفروع والوحدات والمنتجات الإسلامية التي تقدمها البنوك التقليدية كبديل للمعاملات الربوية؛

– إن الإقبال المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية سيؤدي على المدى الطويل إلى توسيع العمل المصرفي الإسلامي على حساب التقليدي، وتكوين كيانات مصرفية إسلامية عملاقة تقدم منتجات متوافقة وأحكام الشريعة؛

– لفت انتباه السلطات النقدية إلى ضرورة التجاوب مع طلبات البنوك التقليدية في إدخال العمل المصرفي الإسلامي، أين سارعت العديد من الدول مثل الكويت والإمارات والبحرين واليمن ولبنان وتركيا إلى إصدار قوانين منظمة لعمل البنوك التقليدية والإسلامية؛

– تشجيع البنوك التقليدية على إدخال الصيرفة الإسلامية مثلما عملت مؤسسة النقد العربي السعودي التي أنشأت وحدة للتدريب المصرفي الإسلامي بالمعهد المصرفي، وتنظيم ندوات حول الصيرفة الإسلامية، وتدريب العاملين في الرقابة على أسس عمل المصارف الإسلامية؛

– نجاح العمل المصرفي الإسلامي في البنوك التقليدية ساهم في الترخيص لإنشاء البنوك الإسلامية؛

– اعتراف البنوك التقليدية بنجاح النظام المصرفي الإسلامي بدليل تزايد إقبالها على فتح فروع إسلامية متخصصة، أو تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وإلغاء القاعدة الرأسمالية القائلة أنه" لا اقتصاد بدون بنوك ولا بنوك بدون سعر فائدة"؛

– إن توجه العديد من البنوك التقليدية نحو فتح فروع إسلامية من شأنه أن يساهم في توظيف ما تملكه من تكنولوجيا متطورة، وخبرة وكفاءة عالية لتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية؛

– انتشار ظاهرة التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي أنشأت فرع للتمويل الإسلامي المعروف باسم university islamic financial وهو أول فرع تابع لبنك university bank يعمل وفقا للشريعة الإسلامية يقدم تمويلا بديلا للقروض العقارية مجازا إسلاميا، وعقود

المرابحة والإجارة، كما يستثمر في التمويلات السكنية المرتكزة على عقود المرابحة، ويقدم الفرع أيضا للهيئة الفدرالية لتأمين ودائع البنوك التابعة للحكومة الأمريكية منتجات ودائع مؤمنة ومتوافقة والشريعة الإسلامية[18].

كما يظهر أثر التحول المصرفي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في إيجاد البديل في كل ما يتعلق بأنشطة البنك المتحول (في الموارد وأساليب الاستثمار، والمنتجات المصرفية، وفي التعامل مع البنوك الأخرى).

ب. الآثار السلبية لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية

يعد تحول البنوك التقليدية بشكل فروع إسلامية، أو نوافذ متخصصة خطوة إيجابية للتحول إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي إلا أنه قد يترتب عنها آثار عكسية لها نتائج سلبية نوضحها فيما يلي:

– إن موافقة البنوك المركزية على إنشاء البنوك الربوية لفروع إسلامية يثير تساؤلا هاما عن كيفية فهم تحفظ البنوك المركزية على نشاط البنوك الإسلامية وفي نفس الوقت يسمح للبنوك الربوية بفتح فروع إسلامية[19]؛

– تماطل مالكي البنوك الربوية على بذل المزيد من الجهود لتحويل تلك البنوك إلى الالتزام الكامل للتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو ما أثبتته العديد من التجارب؛

– قد يؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل البنوك التقليدية إلى إعاقة إنشاء بنوك إسلامية جديدة، أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها؛

– إن تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل فروع البنوك الربوية من شأنه أن يشوه العمل المصرفي الإسلامي لاشتباهه بالربا.

استخلاصا مما حاء يتبين من آثار تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية أن أكثرها إيجابية كون التوجه نحو الصيرفة الإسلامية أثبت وجوده في الإطار العملي وهو السائد في البنوك العربية والغربية وأن الآثار السلبية تنحصر في التحول بالفروع والنوافذ في حالة عدم الالتزام بالضوابط الشرعية فقط، ونضيف إلى هذا بأن التحول هو خطوة مشجعة نحو التحول الكامل إلى نظام مصرفي خال من الفوائد.

خاتمة

إن اتجاه البنوك التقليدية إلى أسلمة خدماتها المصرفية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أساسه الدافع الديني والرغبة في الالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية وإحلال المنهج الإسلامي كبديل للمنهج التقليدي. هذا وتتعدد أساليب وأشكال التحول المصرفي تبعا للدوافع وطبيعة وظروف البنك المتحول، إلا أن القاعدة الأساسية تقوم على مبدأ التدرج في تطبيق الأحكام الشرعية وإحلال البديل الإسلامي، مما يتطلب إنشاء نوافذ وفروع إسلامية في البنوك التقليدية والالتزام بالضوابط الشرعية تحت رقابة هيئة شرعية تعمل على التثبت من شرعية العقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية، كما تقوم آلية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية على خطة عمل

تشمل الإعداد والتطبيق والتقييم حسب مدة زمنية تختلف من بنك لآخر بحسب ظروف البيئة المصرفية، غير أن عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي تحتاج إلى تدريب وتأهيل الكوادر البشرية وتنمية قدراتهم المصرفية والشرعية وفق خطة تدريبية متعددة المراحل.

الهوامش

[1] سالم المعطيات يزن خلف، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية** ، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، 2009، ص69

[2] عبد الله عمار أحمد، **أثر التحول المصرفي في العقود الربوية**، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص32.

[3] عادل عبد الله الكيلاني، **المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية التحول من العمل المصرفي التقليدي إلى الصيرفة الإسلامية في ليبيا**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 394، لبنان، أيلول 2013، ص 57.

[4] **مبررات تحويل النظام المصرفي في السودان**، مقال منشور على الموقع: www.kantakji.com/fiqh/files/markets/1075.doc, بتاريخ اطلاع 2015/07/15

[5] سامر مظهر قنطقجي، **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، دار شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2010، ص166.

[6] رضا الخليفي، **ظاهرة أسلمة البنوك الربوية**، مجلة المجتمع، العدد 1637، 05 فيفري 2005، ص2.

[7] سعود محمد عبد الله الربيعة، **تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1989، ص486.

[8] نافذ الهرش نزال، **تقرير عن أداء البنوك والنوافذ الإسلامية ودرجة الانجازات** ، أضواء الدولية للاستشارات التسويقية وإدارة المشاريع، عمان، الأردن، بدون سنة نشر، ص03.

[9] سالم المعطيات يزن خلف، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص82.

[10] فاطمة عبد الحكيم فاضل، **4 خطوات تضمن التحول الناعم إلى النظام المصرفي الإسلامي**، مجلة المصرفية الإسلامية، العدد 21، 26 جانفي 2011.

[11] ناصر الغريب، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2001، ص 352.

[12] محمد رامز عبد الفتاح العزيزي، **مشروع انشاء بنك إسلامي لا يقوم على الحيل الربوية والمخافات الشرعية**، مجموعة دور النشر، الأردن، 2008، ص 31.

[13] عبد العزيز الخياط، **إدارة العمليات المصرفية الإسلامية**، دار المتقدمة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص48.

[14] **الخليج ....صناعة التمويل الإسلامية تنطلق نحو العالمية**، مجلة المصرفية الإسلامية، العدد 15، 01 جويلية 2015.

[15] سعود محمد عبد الله الربيعة، **تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته**، مرجع سبق ذكره، ص509.

[16] جمال كبيش، جمال قدام، **تحويل البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية بين الإمكانيات والآليات**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 5و6 ماي 2009، ص17.

[17] عبد القادر بريش، محمد حمو، **تحول البنوك التقليدية (الربوية) للمصرفية الإسلامية – الحظوظ وإمكانيات النجاح –** ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة ، 5و6 ماي 2009، ص 12.

[18] محمد طارق، **تحول بنك university bank إلى بنك متخصص في التمويل الإسلامي**، يومية الشرق الأوسط، العدد 11081، السعودية، متوفر على الموقع الالكتروني:

www.aawsat.com/detail.asp ?section=58&article=513087&issueno=11081 بتاريخ اطلاع 2014/07/25.

[19] الشرف فهد، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، من 30 ماي إلى 02جوان 2005، 43.